

## حاجت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر إلى سوق أوراق مالية إسلامية - دراسة إستشرافية-

### *The need of small and medium-sized enterprises operating in Algeria to securities market Islamic -a prospective study-*

د. سليم جابو / جامعة العربي التبسي، تبسة (الجزائر)، [Salim.djabou@univ-tebessa.dz](mailto:Salim.djabou@univ-tebessa.dz)

أ.د. نوال بن عمارة / جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، [B.naoual\\_sf@yahoo.com](mailto:B.naoual_sf@yahoo.com)

تاريخ النشر: 2020/01/23

تاريخ القبول: 2020/01/02

تاريخ الإرسال: 2019/10/09

#### ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر، ومدى حاجة هذه المؤسسات إلى سوق أوراق مالية إسلامية، ومعرفة المعوقات التي تحد من إقامة هذه السوق في الجزائر، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة مكونة من 84 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ذات معيار قانوني مختلف وقطاع أعمال متنوع وناشطة بمختلف مناطق الوطن، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجهود المبذولة من طرف الدولة في معالجة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تأتي أكملها، فإشكالية التمويل لا زالت قائمة، كما خلصت الدراسة إلى ضرورة التوجه نحو التمويل الإسلامي بشكله الأوسع، والبحث عن أساليب تمويلية جديدة تلبى متطلبات ومرجعية وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في مختلف مراحل تطورها، وذلك من خلال إقامة سوق للأوراق المالية الإسلامية في الجزائر، تجمع بين التمويل من جهة، وتوفير السيولة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: إشكالية التمويل، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تمويل إسلامي، سوق أوراق مالية إسلامية.

تصنيف JEL: G32؛ D02؛ G21؛ G19.

#### Abstract

This study aims to highlight the financing's reality of small and medium enterprises working in Algeria, And the need of these companies to Islamic Stock Market, Also to know the obstacles that limit its establishment, In order to achieve the objective of the research, a sample of 84 small and medium enterprises was selected, With a different legal standard ,a diversified and active business sector in the different national territory. The study concluded that the efforts exerted by the State in addressing the problem of funding for small and medium enterprises did not come right, The problem of funding remains, The study recommended the necessity for Islamic finance ,then the search for new financing methods that meet the requirements, reference and privacy of small and medium enterprises in different stages of development, Through the establishment of Islamic Stock Market in Algeria, relating between the financing and the provision of liquidity.

**Key words:** Problem of funding; Small and medium enterprises; Islamic Finance; Islamic Securities Market.

**Jel Classification Codes :** G32 ; D02 ; G21 ; G19.

المؤلف المرسل : سليم جابو، الإيميل \* [f.market30@gmail.com](mailto:f.market30@gmail.com)

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

## 1. مقدمة:

يعتبر مشكل التمويل من أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في مرحلة الإنطلاق أو في مرحلة النمو والتوسع، ولعل جوهر هذا المشكل يتمثل في ضيق بدائل التمويل، التي تكاد تنحصر في القروض المصرفية، وما ينجر عنها من صعوبات في التعامل مع البنوك، وهذا الوضع لا ينطبق على الجزائر فحسب، بل يكاد يشمل كافة البلدان النامية.

بالرغم من الإهتمام الكبير الذي أولته السلطات العمومية في الجزائر لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي تكرر بإصدار قانون خاص بها منذ ديسمبر 2001، إلا أن إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لا زالت مطروحة، كما أن الإصلاحات التي قامت بها بورصة الجزائر بفتح سوق خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تأتي أكلها، بحيث لم تدخل ولا مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى البورصة، حيث يرى الباحثان أن التمويل الإسلامي يعتبر الحل الملائم لإشكالية تمويل هذه المؤسسات، إذ أنه يقدم لها أفضل الأساليب التمويلية التي تضمن نموها وتطورها لتقوم بالدور المنوط بها في تحقيق التنمية الاقتصادية، فضاء وجود سوق أوراق مالية إسلامية تحكمها ضوابط وآليات وقواعد عمل تتفق مع الشريعة الإسلامية يحفز في إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### - إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق، يرى الباحثان أنه من الضروري البحث عن أساليب تمويلية جديدة تلي متطلبات ومرجعية وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في مختلف مراحل تطورها، ولعل هذا يكون من خلال إيجاد سوق للأوراق المالية الإسلامية في الجزائر، تجمع بين التمويل من جهة، وتوفير السيولة من جهة أخرى. وقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى إمكانية تحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن الإشكالية الآتية:

ما مدى حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر إلى سوق أوراق مالية إسلامية؟

### - فرضيات الدراسة :

كمحاولة مبدئية للإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على الفرضيات الآتية:

1. بالرغم من الإصلاحات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية، إلا أن إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا زالت مطروحة، ولعل الحل في التوجه نحو التمويل الإسلامي بشكله الأوسع؛
2. يعتبر قيام سوق للأوراق المالية الإسلامية بالجزائر ضرورة ملحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر؛
3. هناك عدة معوقات تحد من إقامة سوق أوراق مالية إسلامية في الجزائر.

### - أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذا البحث من خلال المزايا التي تحققها سوق الأوراق المالية الإسلامية وما تقوم به في الحياة الاقتصادية من حماية للأموال والثروات الإسلامية، واستثمارها وتنميتها والحفاظة على استقرار النظام المالي والاقتصادي للأمة الإسلامية، مما يساهم في تطوير أسواق مالية جديدة منضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث أن إقامة سوق أوراق مالية إسلامية يعتبر ضرورة حتمية لتطوير العمل المصرفي الإسلامي، ومده بالظروف الملائمة لمنافسة النظام المصرفي التقليدي، بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والعدالة، وبالتالي زيادة معدلات النمو والرفاهية.

ومن جهة أخرى، فإن لسوق الأوراق المالية الإسلامية دور فعال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل تطورها، وذلك بالنظر إلى ما تتيحه من أساليب وآليات متعددة ومتنوعة يمكن أن تمثل بدائل تمويلية جديدة عن تلك القروض الربوية والصعوبات والضمانات المتعلقة بمنحها. حيث تحتاج هذه المؤسسات إلى موارد مالية جديدة تجمع بين الشرعية الإسلامية واعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

- الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر من أول وأصعب العقبات التي تواجهها هذه المؤسسات عند إنشائها، كما يهدد بقاءها واستمراريتها. ونظرا للدور الاقتصادي الذي تؤديه هذه المؤسسات، شغلت إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا هاما من إهتمام الأكاديميين وأصحاب القرار، الذين عملوا من خلال أبحاثهم وإستراتيجياتهم على إيجاد حلول كفيلة بتجاوز هذه العقبة، ولعل من بين أهم هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة سعيد بعزير وطارق مخلوفي: سنة 2019، بعنوان دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، (بعزير و مخلوفي، 2019) حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور المصارف الإسلامية في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع المصغرة، وكذا توضيح أهمية المصارف الإسلامية في دعم قطاع المشاريع المصغرة، مرتكزة بذلك على دراسة وتقييم الدور الذي يلعبه بنك البركة الجزائري في هذا المجال. ومن أجل ذلك، تم انتهاز المنهج التحليلي الوصفي لتوضيح مختلف المفاهيم والتعاريف المقدمة، كما تم استخدام الأدوات الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات التي وردت في الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تؤدي دورا هاما في تمويل المشاريع المصغرة من خلال الأدوات والصيغ المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والملائمة لطبيعة هذه المشاريع، كما أن لبنك البركة الجزائري إسهامات في إتاحة التمويل لهذه المشاريع، وبالرغم من ضآلة مساهماته إلا أنه يبقى متميزا في هذا المجال في الجزائر.

- دراسة صفية يخلف وجبور علي سايح: سنة 2017، بعنوان دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الشلف، (يخلف و جبور علي، 2017) حيث حاولت الدراسة توضيح دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وكالة الشلف نموذجا، ومن أجل ذلك، تم عرض صيغ التمويل الإسلامي وتبيان أهميتها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي، ووقفا على دراسة وتقييم الدور التمويلي الذي يؤديه بنك البركة الجزائري وكالة الشلف في هذا المجال. وقد خلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يوفر أساليب تمويلية إسلامية بديلة تعرف بصيغ التمويل الإسلامي والتي إنتشرت مؤخرا في معظم البلدان خاصة الإسلامية، وقد وضعت لنفسها كيانا مستقلا وشخصية على الصعيد الاقتصادي العالمي، حيث تمتلك مجالات وأنشطة خاصة استطاعت من خلالها أن تستقطب فئات وشرائح جديدة مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة لها دور فعال في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وتعظيم الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، وزيادة حجم الصادرات وكذا تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية.

- دراسة ميلود مهدي: سنة 2016، بعنوان التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المزايا النظرية والعقبات التطبيقية، دراسة ميدانية لبنك البركة الجزائري حسب آراء الإطارات البشرية للبنك، (مهدي، 2016) حيث سعت هذه الدراسة إلى توضيح مدى إمكانية حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال نظام التمويل الإسلامي، باعتباره نظام تمويل بديل يختلف جذريا عن نظام التمويل التقليدي الذي فشل في حل إشكالية تمويل هذه المؤسسات. ومن أجل ذلك، حاول الباحث اختبار ومعالجة فرضيات البحث، عن طريق دراسة تطبيقية، تم من خلالها تشكيل إستبانة تحتوي على جملة من الأسئلة، تناولت آراء الإطارات البشرية للبنك في الموضوع. وبعد المعالجة التطبيقية والإحصائية للبحث، توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية الجزائرية - نظريا - يمكنها أن تؤدي دورا أساسيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تركز عليه صناعة التمويل الإسلامي من مبادئ، وما تقدمه من منتوجات مالية متعددة ومتنوعة. إلا أن الواقع الميداني غير ذلك، حيث بينت الدراسة

محدودية مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب المشاكل العديدة التي تعاني منها البنوك الإسلامية، وعلى رأسها مشاكل عدم ملاءمة القوانين المعمول بها لطبيعة عمل هذه البنوك، إذ أن القانون البنكي الجزائري لا يراعي لخصوصية أنشطة العمل البنكي القائمة على الشريعة.

- دراسة عبد المجيد قدي وعصام بوزيد: سنة 2015، بعنوان واقع توجه البنوك الإسلامية نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك بدراسة حالة بنك البركة الجزائري، (قدي و بوزيد، 2015) حيث حاولت الدراسة الكشف عن واقع إهتمام البنوك الإسلامية في الجزائر بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واختارت بنك البركة الجزائري كدراسة حالة كونه أول تجربة للبنوك الإسلامية في الجزائر، ومن خلاله حاولت الكشف عن أهم الشروط التي يراعىها عند منحه للتمويل، للوقوف في نهاية المطاف عند مدى توافق هذه الشروط وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة محدودة.

- دراسة عبد القادر عبد الرحمان ومحمد مدياني: سنة 2013، بعنوان التمويل الإسلامي من منظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بعض المؤسسات الممولة من طرف بنك البركة الجزائري، (عبد الرحمان و مدياني، 2013) حيث حاولت الدراسة معرفة مدى مساهمة تمويل بنك البركة الجزائري في تحقيق احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا معرفة أهم المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات عند التعامل مع هذا البنك، ومن أجل ذلك، تم بناء إستبانة موجهة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على تمويل من طرف بنك البركة الجزائري في كل من الجزائر، وهران، سطيف، قسنطينة وتلمسان. وبعد المعالجة التطبيقية والإحصائية للبحث، توصلت الدراسة إلى أن بنك البركة الجزائري يقوم بتمويل هذه المؤسسات بأربع صيغ تمويلية حسب الحاجة للتمويل، وتمثلت هذه الصيغ في المراجعة والسلم والإجارة الإستصناع، ولم يتم التعامل بالصيغ التمويلية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، كما توصلت الدراسة إلى أن هذه المؤسسات واجهت مشاكل عند طلبها للتمويل من بنك البركة، ومن بينها ارتفاع تكاليف التمويل الإسلامي، ومشكل الضمانات التي يشدد البنك على المؤسسات تقديمها.

- دراسة حسين عبد المطلب الأسرج: سنة 2010، بعنوان صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، (الأسرج، 2010) حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهم صيغ التمويل الإسلامي وطبيعتها المتميزة، ومدى ملاءمتها للمشروعات الصغيرة، حيث قامت بعرض مقومات نجاح تمويل هذه المشروعات للقيام بدورها المنشود في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن لتعظيم الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة، وتعزيز قدرته التنافسية، يتطلب تبني إستراتيجية طويلة الأجل لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يعتبر تحسين البيئة الكلية للاستثمار والعمل على الإصلاح المالي وإزالة المعوقات الناتجة عن إحتلالات السوق، وتخفيض كلفة أداء الأعمال، وتسهيل الاجراءات واستكمال الأطر التشريعية والتنظيمية والاجرائية وتحسين القدرات التنافسية وتوفير الحوافز وتفعيل التعاون بين القطاعين العام والخاص، من عوامل تحسين المناخ الاستثماري الذي تتطلبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبناء قدرتها.

تناولت الدراسات مشكلة التمويل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحل الإسلامي لها، حيث تبينت الآراء حول التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمنها من رأت أن التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملائم بالنظر لخصوصية هذه المؤسسات، الأمر الذي يجعله أملا في حل هذه الإشكالية، ومنها من يرى أنه محدود، ولا يمكنه حل هذه الإشكالية، غير أن الرأي الثاني كان مبني على دراسات تطبيقية غير كافية، كما أنه اختصر التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية فقط، مع العلم بأنه يمكن أن يكون

للأسواق المائجة الإسلامية دور هام في تمويل هذه المشروعات، بالنظر إلى ما تتيحه من أساليب وآليات متعددة ومتنوعة يمكن أن تمثل بدائل تمويلية أخرى. وضمن هذا الإطار تدرج هذه الدراسة البحثية.

### 1. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر :

واجهت الجزائر كغيرها من الدول إشكالية تحديد تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تمت في هذا الشأن عدة محاولات كان آخرها إصدار القانون 1-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فحسب المادة 04 من هذا القانون " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع أو الخدمات التي تشغل من 01 إلى 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي أقل من 02 مليار دينار جزائري أو إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دينار جزائري، فضلا عن أنها تستوفي معايير الاستقلالية.

سعت الجزائر إلى تشجيع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبدأت بذلك مكانته تتنامى وتتطور من سنة إلى أخرى، حيث كان عددها في سنة 2001 حوالي 179893 مؤسسة ليرتفع في نهاية سنة 2016 إلى 1022621 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، (Bulletin, 2017) ويمكن إرجاع هذا النمو إلى حصيلة الجهود التي بذلتها الحكومة من أجل ترقية نشاط هذه المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، وبالرغم من الإهتمام الكبير بهذه المؤسسات والدعم الذي تحضني به من قبل الدولة، إضافة إلى الآليات المستحدثة والهياكل الجديدة للمساعدة في التمويل، على غرار إنشاء صناديق تضمن القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية. (الجريدة الرسمية، 2002) إلا أن مشكل نقص مصادر التمويل يبقى مطروحا أمام هذه المؤسسات، وذلك بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات المطلوبة من المؤسسات المالية من جهة، وعدم وجود أسواق جديدة من جهة أخرى. (زيدان، 2007)

لا تعتبر عملية إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحل الأمثل لتمويلها من خلال السوق المالي الجزائري، فبالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر سنة 2012، بفتح في البورصة سوق خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا لم ينعش السوق المالي من جهة، ولم تستفيد منه هذه المؤسسات من جهة أخرى، ويرجع السبب إلى الشروط المفروضة من طرف سلطة السوق، وطبيعة البيئة الاقتصادية الجزائرية، (شوال، 2015) وفقدان الثقافة البورصية وقلة المتعاملين فيها والتي تعود بشكل أساسي إلى المرجعية الدينية. إضافة إلى تخوف هذه المؤسسات من ردة فعل السوق، هذا الأخير تعرض إلى عدة أزمات بسبب الممارسات الأخلاقية، والتلاعبات... إلخ، مما أدت به إلى فقدان الثقة.

### 2. دوافع إقامة سوق أوراق مالية إسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

يرى العديد من الباحثين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى أجهزة الإتصال التي تسمح لها بإنتاج وتبليغ المعلومات الشفافة عن نشاطها للدائنين، مما يؤدي إلى تقييم المرادوية عند مستوى أقل، بهدف تعويض الخطر الناتج عن نقص المعلومات أو عدم شفافتها، هذا الإجراء من شأنه أن يؤدي إلى إقصاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من مختلف مصادر التمويل الخارجية، وينتج عن ذلك الإقصاء صعوبة تعديل الهيكل المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة مما لا يمكنها من الاستفادة من المزايا التي يحققها كل مصدر، ومن هنا نستشف إشكالية تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال القيود المتعلقة بضعف قدرتها التعاقدية في مجال التمويل، وخاصة التمويل البنكي، لأن البنوك تعتبر الشريك الأساسي لها، وأكثرها تمويلا للمشاريع التي تتميز بضعف كفاءة وشفافية المعلومات حول

نشاطها، وبالإضافة إلى ذلك تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توزيع المخاطر، نظرا لكثرة تعدادها وتباين احتياجاتها المالية. (العايب، 2011)

يرى العديد من الباحثين أن مشكلة عدم توافر التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون مرجعيتها بغض النظر عن الخصوصيات التي يتميز بها هذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى التخصص غير العادل للتمويل في النظام المالي القائم على الفائدة. إذ وصفت هذه الأخيرة بأنها أداة رديئة ومضلة في تخصيص الموارد حيث تحابي ذوي الجاه والثروة على غيرهم، رغم ما يكون وراء ذلك من تبيد وضيماع، (قدي و بوزيد، 2015) أيضا يمكن وصف الفائدة بأنها ثمن مضلل، فهو تعبير عن المفاضلة في الأثمان لصالح الأغنياء، إذ أن المؤسسات الكبيرة تكون قادرة على الحصول على أموال أكثر بسعر أقل بسبب إرتفاع درجة تصنيفها الائتماني، وعلى النقيض من ذلك، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تكون أحيانا ذات إنتاجية أعظم بمقياس مساهمة كل وحدة تمويل في الناتج الوطني، وذات جدارة ائتمانية مساوية إذا ما قيست بقىاس الشرف والاستقامة تحصل على مبالغ أقل نسبيا، (شابرا، 1990) فمن هنا يمكن القول بأن النظام المصرفي الإسلامي قد يكون كفىلا بجل إشكالية تمويل هذا النوع من المؤسسات لاستناده إلى مجموعة من المبادئ، (Obaidollah, 2005) التي تصبوا في مجملها إلى تحقيق العدالة والتكافل الإجتماعي، ولاملكه مجموعة من الصيغ التمويلية المتباينة فيما بينها، ولعل هذا التباين قد يتمكن من استيعاب أغلبية ظروف طالبي التمويل، بما فيها تلك المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## || - الطريقة والأدوات :

|| 1- مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر والبالغ عددها نهاية سنة 2016 إلى 1022621 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، منها 390 مؤسسة تابعة للقطاع العام و1022231 تابعة للقطاع الخاص، حيث تنشط هذه المؤسسات في مجالات مختلفة منها الصناعات التقليدية والمهن الحرة والأشغال العمومية والزراعة والطاقة والمناجم؛.. إلخ، ونظرا لعدم إمكانية دراسة كافة أفراد المجتمع تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 84 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

|| 2- طرق جمع البيانات: اعتمد الباحثان على جمع البيانات من المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، كما تم الحصول على البيانات الأولية عن طريق الإستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض، كما استخدمت المقابلة تدعى بالاستمارة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة، وذلك لتفسير بعض العبارات لتسهيل فهمها من طرف المشرفين، إضافة إلى مجموعة من المقابلات الحرة مع المشرفين في المؤسسات والمسيرين بها، وهذا لمعرفة الظروف التي يعملون فيها وأرائهم فيما يتعلق بضرورة وجود سوق أوراق مالية إسلامية بالجزائر.

|| 3- متغيرات الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من مدى صحة الفرضيات تم تحديد أبعاد الموضوع والتعرف على مجتمع الدراسة، وذلك بالاستعانة بالاستمارة التي قسمت إلى قسمين: القسم الأول خاص بالأسئلة المتعلقة بالبيانات المعنوية للمؤسسة كالمعيار القانوني، النشاط، إقليم العمل وأقدميتها، بينما تناول القسم الثاني ثلاثة محاور مقسمة كما يلي:

المحور الأول: العبارات الخاصة بمعرفة واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وضم 10 عبارات؛

المحور الثاني: العبارات الخاصة بقىاس مدى حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر إلى سوق أوراق مالية إسلامية، وضم 11 عبارة؛

المحور الثالث: العبارات الخاصة بمعرفة المعوقات التي تحد من إقامة سوق أوراق مالية إسلامية في الجزائر وضم 07 عبارات.

4.11- الأساليب المستخدمة في الدراسة: تمت معالجة البيانات بعد تبويبها في Excel وحساب متغيرات الدراسة، وبغرض إتمام عمليات البحث تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية اللازمة والمناسبة لكل مرحلة من مراحل البحث، حيث تم ذلك باستخدام برامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences) والذي يعد من أهم النظم المتوفرة لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، وأهم هذه الأساليب ما يلي:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة المدروسة (المعيار القانوني، النشاط، إقليم العمل والأقدمية)؛  
- حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك بهدف التعرف على اتجاهات المستجيبين للدراسة ومدى قبولهم أو رفضهم لفقراهما، هذه الأخيرة تم ترتيبها تنازلياً حسب أهميتها النسبية وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي مع الأخذ بعين الاعتبار تدرج مقاييس ليكارت الخماسي المستخدم في الدراسة، واستناداً لذلك فقد وضعت خمسة بدائل للإجابة عن كل فقرة، تعبر عن درجة الموافقة لدى المستجيب، بدأت بجملة (موافق بشدة) بقيمة رقمية قدرها (5)، وأنتهت بجملة (غير موافق بشدة) بقيمة رقمية قدرها (1)، وذلك وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي، كما تم إعطاء أوزان نسبية (متوسطات مرجحة) لكل متوسط حسابي، هذا الأخير يتم من خلاله تحديد الاتجاه الذي يدخل في مجال من مجالات الأوزان النسبية التالية؛ (من 1 إلى 1.79) غير موافق بشدة، (من 1.8 إلى 2.59) غير موافق، (من 2.6 إلى 3.39) محايد، (من 3.4 إلى 4.19) موافق، (من 4.2 إلى 5) موافق بشدة؛

- استخدام اختبار الاستقلالية للعينات المستقلة (Chi Square) لإيجاد العلاقة الإحصائية بين متغيرين ديمغرافيين من متغيرات الدراسة؛

- استخدام اختبارات فروق المتوسطات للعينات المستقلة التي بيانها تتبع للتوزيع الطبيعي، والمتمثلة في اختبار المتوسطين (T.test)، واختبار المتوسطات (One way ANOVA)، لمعرفة مدى اختلاف إجابات العينة على الموضوع محل الدراسة.

5.11- صدق وثبات أداة القياس: قبل الشروع في عملية التحليل واستخلاص النتائج تم التأكد من مدى صدق وثبات العبارات التي تضمنتها الإستمارة، حتى تكون النتائج ذات مصداقية وأكثر واقعية، حيث تم عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والتخصص في مجال تمويل المؤسسات، وذلك لتحديد مدى وضوح العبارات ومدى إتمامها لمحاور الدراسة، وبناءً على ذلك تم تعديل بعض العبارات لتخرج في صورتها النهائية.

الجدول رقم (01): نتائج قياس معامل الثبات لإجابات العينة على عبارات الاستبيان

ثبات الاستبيان الموجه للدراسة				عدد العبارات
المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المصدقية الكلية	
10	11	07	28	
%70	%77.7	%70.5	%72.8	معامل ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach
مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	ثبات الإجابة على عبارات الإستبيان

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

لقياس مدى ثبات الإستمارة تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس مستوى الثبات، وجاءت النتائج كما في الجدول رقم 01 والذي يلاحظ من خلاله أن قيمة ألفا كرونباخ لكامل الإستمارة

مرتفع، حيث بلغ 72.80% كما تراوحت معاملات الثبات لمحاور الإستثمار بين 70.00% و 77.70%، وهذا يدل على أن الإستثمار يجمع محاورها تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ويمكن الاعتماد علىها في الدراسة.

6.11- خصائص عينة الدراسة: للتعرف على توزيع مفردات الدراسة حسب خصائصها، تم حساب التكرارات والنسب المئوية وجاءت النتائج كما يلي الجدول رقم 02 التالي.

الجدول رقم (02): خصائص عينة الدراسة وفقا للمتغيرات الديمغرافية

التحليل الإحصائي		الخصائص
النسبة المئوية %	التكرار	
2.4	2	مؤسسة اقتصادية عمومية
6.0	5	مؤسسة اقتصادية مختلطة
38.1	32	مؤسسة اقتصادية خاصة (شركة مساهمة)
23.8	20	مؤسسة اقتصادية خاصة (شركة أشخاص)
22.6	19	مؤسسة اقتصادية خاصة (شركة فردية)
7.1	6	مؤسسة اقتصادية خاصة (ذات مسؤولية محدودة)
100.0	84	المجموع
45.2	38	خدمات
20.2	17	تجارة
27.4	23	صناعة
7.1	6	غير ذلك
100.0	84	المجموع
41.7	35	ناشطة بالشمال
58.3	49	ناشطة بالجنوب
100.0	84	المجموع
52.4	44	أقل من 10 سنوات
35.7	30	من 10 سنوات إلى 20 سنة
11.9	10	أكثر من 20 سنة
100.0	84	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

يظهر الجدول أعلاه أن نسبة 52.40% من العينة حديثة النشأة ولها أقل من 10 سنوات منذ تأسيسها، وما نسبته 35.70% من العينة تتراوح أقدميتها بين 10 إلى 20 سنوات، وما نسبته 11.90% من مؤسسات العينة قديمة التأسيس، ويلاحظ أن النسب كانت موزعة بشكل متباعد إلى حد ما، فيرجع ذلك التباعد النسبي في عينة الدراسة إلى الإهتمام المتأخر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذا نجد أن غالبية المؤسسات حديثة النشأة، كما يلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أن هناك علاقة بين أقدمية المؤسسة ومعيارها القانوني. حيث أن ما نسبته 2.40% من العينة ذات طابع عمومي، وما نسبته 6.00% ذات طابع مختلط، ونسبة 91.60% ذات طابع خاص، هذه الأخيرة منها ما هي شركة مساهمة بما نسبته 38.10%، من المجموع الكلي للعينة، ومنها شركات أشخاص بما نسبته 23.80%، وأخرى شركات أفراد بما نسبته 22.60%، والباقي شركات ذات مسؤولية محدودة أي ما نسبته 7.10%. ويرجع سبب قلة نسبة الشركات العمومية إلى خصوصتها، وفيما يتعلق بنشاط المؤسسة فإن ما نسبته



45.20% تعمل في قطاع الخدمات، بينما ما نسبته 20.30% في قطاع التجارة، أما ما نسبته 27.40% في قطاع الصناعة، ويبقى ما نسبته 7.10% في قطاعات أخرى، مما يضيف مصداقية على عينة الدراسة من خلال احتوائها على مزيج متقارب النسب فيما يخص المعيار القانوني وطبيعة النشاط. أما فيما يتعلق بإقليم العمل فاعتمدت الدراسة على مناطق مختلفة من الوطن، ومن أجل الخروج بنتائج أكثر دقة تم تقسيم إقليم العمل إلى قسمين شمال وجنوب، وهذا نتيجة للظروف الخاصة بالاستثمار بالمنطقتين، حيث يظهر أن نسبة 41.70% من العينة كانت من الجنوب، بينما باقي العينة أي ما نسبته 58.30% كانت من الشمال.

**الجدول رقم (03): نتائج اختبار كاي تربيع.**

القيمة الحرجة	Pearson Chi-Square	درجة الحرية	المجموع	أكثر من 20 سنة	من 10 إلى 20 سنة	أقل من 10 سنوات	الأقدمية المعيار القانوني
0.01*	22,83	10	2	2	0	0	مؤسسة اقتصادية عمومية
			5	1	4	0	مؤسسة اقتصادية مختلطة
			32	4	10	18	مؤسسة ا. خاصة (ش. مساهمة)
			20	1	8	11	مؤسسة ا. خاصة (ش. أشخاص)
			19	2	6	11	مؤسسة ا. خاصة (ش. فردية)
			6	0	2	4	مؤسسة ا.خ (ذات م. محدودة)
			84	10	30	44	المجموع

\* لها دلالة إحصائية عند مستوي معنوية أكبر من 1%.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

### ||- النتائج ومناقشتها :

حاولنا من خلال الدراسة الميدانية على 84 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ذات معيار قانوني مختلف وقطاع أعمال متنوع وناشطة بمختلف مناطق الوطن إبراز واقع التمويل الإسلامي بالجزائر، وتحديد مدى حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر إلى سوق أوراق مالية إسلامية، وكذا المعوقات التي تحول دون إقامة هذه السوق، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. وتوصلت الدراسة مجموعة من النتائج يمكن عرضها على النحو التالي:

#### 1. ||- تحليل الإجابات المتعلقة بواقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يتضح من خلال الجدول رقم (04) أن إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لا زالت مطروحة، وهذا ما لاحظناه من خلال دراسة واقع تمويل هذه المؤسسات، إذ بلغ المتوسط الحسابي بشكل عام 4.47 وهو ضمن مجال التقييم العالي، كما بلغ الانحراف المعياري 0.265 وهو ما يعني أن آراء عينة الدراسة متجانس حول موضوع إشكالية التمويل، والتوجه نحو التمويل الإسلامي بشكل عام؛

تبين النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي والواردة في الجدول رقم (04) إلى أن الممارسات الأخلاقية والتلاعبات والأزمات... إلخ، أدت إلى فقدان الثقة في التمويل المباشر عن طريق البورصة بشكل عام، لذا تتجنب هذه المؤسسات الدخول للبورصة خوفا من ردة فعل السوق على قيمتها الحقيقية، وبشكل خاص ببورصة الجزائر ترى حل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن وجود هذه البورصة كهيكل وغياب الشفافية في تداول الأصول المالية يجعل من عملية الاكتتاب العام جسدا دون روح لعزوف الجمهور عن شراء وتداول الأوراق المالية المطروحة

للاكتتاب، ومن جهة أخرى فإن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بفتح صحن في البورصة سنة 2012 لإدراج هذه المؤسسات كان مجرد مرحلة انتقالية لها لإدراجها في السوق الرسمي الخاص بالمؤسسات الكبيرة، كما ترى جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن قانون الاستثمار بالجزائر لم يراعى للمرجعية الدينية، حيث أنه يجبرها بالتعامل بالمحرمات كالربا؛

الجدول رقم (04): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات مفردات العينة حول محور واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الرقم	العبارة	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
1	أدت الممارسات الأخلاقية والتلاعبات والأزمات... إلخ إلى فقدان الثقة في البورصة.	4.99	0.109	موافق بشدة
2	وجود البورصة كهيكل وغياب الشفافية في تداول الأصول المالية يجعل من عملية الاكتتاب العام حسدا دون روح لعزوف الجمهور عن شراء وتداول الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب.	4.98	0.153	موافق بشدة
3	قانون الاستثمار بالجزائر يجبر المؤسسة بالتعامل بالربا.	4.98	0.153	موافق بشدة
4	تتجنب المؤسسة الدخول للبورصة خوفا من ردة فعل السوق على قيمتها الحقيقية.	4.85	0.425	موافق بشدة
5	غياب بورصة فعالة وذات كفاءة شرعية يقف عائقا أمام إدراج الشركات أسهمها.	4.60	0.518	موافق بشدة
6	معرفة آليات العمل بالأوراق المالية الشرعية يحفز من الدخول في البورصة.	4.43	0.840	موافق بشدة
7	يساعد التمويل الإسلامي المؤسسة في تقوية قدراتها ويدعم مركزها المالي بما يمكن من تنفيذ أغراضها.	4.35	0.549	موافق بشدة
8	يتمتع التمويل الإسلامي للمؤسسات بميزة الوفرة الضريبية.	4.29	0.528	موافق بشدة
9	تقترح البنوك الإسلامية أفضل المنتجات المصرفية التي تناسبك عند التعامل معها.	3.92	0.867	موافق
10	هناك شفافية في كافة المعاملات مع البنوك الإسلامية، كونها تعامل عملائها كشركاء.	3.54	0.502	موافق
	الإنتجاه العام لإجابات مفردات العينة	4.47	0.265	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

تشير نتائج الدراسة الواردة في الجدول رقم (04)، إلى أن غياب بورصة فعالة وذات كفاءة شرعية يقف عائقا أمام إدراج هذه المؤسسات أسهمها، كما أن معرفة آليات العمل بالأوراق المالية الشرعية يحفزها من الدخول في البورصة، غير أنه هناك تباين في هذا الرأي، وهذا ما يكشفه اختبار الفروقات والتحليل الإحصائي له والوارد في الجدولين رقم (05) و(06)، الذي يوضح اختلاف في رأي المؤسسات الفردية والدال بعدم رغبتها في إدراج أسهمها خوفا من السيطرة الخارجية، كون أن هذه المؤسسات لها خصوصيات عائلية؛

الجدول رقم (05): نتائج اختبار تحليل التباين.

تأثير المعيار القانوني على قرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			قيمة فيشر	معرفه آليات العمل بالأوراق المالية الشرعية يحفزها من الدخول في البورصة.
القيمة الحرجة	درجتي الحرية	قيمة فيشر		
0.000	(5 و 78)	237.106		
0.000	(5 و 78)	256.34		غياب بورصة فعالة وذات كفاءة شرعية يقف عائقا أمام إدراج هذه المؤسسات أسهمها.
0.000	(5 و 78)	43.099		وجود ضوابط وآليات وقواعد عمل تتفق مع الشريعة الإسلامية يحفز من الإدراج.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

الجدول رقم (06): نتائج التحليل الإحصائي لتأثير المعيار القانوني على قرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العبارة	المعيار القانوني	عدد م	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
معرفه آليات العمل بالأوراق المالية الشرعية يحفز من الدخول في البورصة.	مؤسسة اقتصادية عمومية	2	.504	0.707	موافق بشدة
	مؤسسة اقتصادية مختلطة	5	4.60	0.548	موافق بشدة
	مؤسسة اقتصادية خاصة (شركة مساهمة)	32	4.97	0.177	موافق بشدة
	مؤسسة اقتصادية خاصة (شركة أشخاص)	20	.853	0.366	موافق
	مؤسسة اقتصادية خاصة (شركة فردية)	19	3.05	0.229	محايد
	مؤسسة ا.خ (ذات مسؤولية محدودة)	6	4.67	0.516	موافق بشدة
	المجموع	84	4.43	0.840	موافق بشدة
غياب بورصة فعالة وذات كفاءة شرعية يقف عائقا أمام إدراج الشركات أسهمها.	مؤسسة اقتصادية عمومية	2	.504	0.707	موافق بشدة
	مؤسسة اقتصادية مختلطة	5	4.60	0.548	موافق بشدة
	مؤسسة اقتصادية خاصة (شركة مساهمة)	32	4.94	0.246	موافق بشدة
	مؤسسة اقتصادية خاصة (شركة أشخاص)	20	4.85	0.366	موافق بشدة
	مؤسسة اقتصادية خاصة (شركة فردية)	19	.003	0.000	محايد
	مؤسسة ا.خ (ذات مسؤولية محدودة)	6	4.17	0.408	موافق بشدة
	المجموع	84	4.60	0.518	موافق بشدة
وجود ضوابط وآليات وقواعد عمل تتفق مع الشريعة الإسلامية يحفز من الإدراج.	مؤسسة اقتصادية عمومية	2	3.00	0.000	محايد
	مؤسسة اقتصادية مختلطة	5	4.40	0.548	موافق بشدة
	مؤسسة اقتصادية خاصة (شركة مساهمة)	32	5.00	0.000	موافق بشدة
	مؤسسة اقتصادية خاصة (شركة أشخاص)	20	4.84	0.369	موافق بشدة
	مؤسسة اقتصادية خاصة (شركة فردية)	19	3.38	0.507	محايد
	مؤسسة ا.خ (ذات مسؤولية محدودة)	6	4.37	0.408	موافق بشدة
	المجموع	84	4.48	0.702	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

يلاحظ من خلال دراسة واقع التمويل الإسلامي في الجزائر الواردة في الجدول رقم (04)، أنه يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقوية قدراتها ويدعم مركزها المالي بما يُمكن من تنفيذ أغراضها، كما أنه يوفر لها ميزة ضريبية. غير أنه ترى بعض المؤسسات أن البنوك الإسلامية لا توفر لها أفضل المنتجات المصرفية التي تناسبها عند

التعامل معها، كما ترى أنها عند التعامل معها تلاحظ نوع من عدم الشفافية في بعض المعاملات، وقد يكون هذا بسبب بعض المعوقات التي سيتم التطرق لها؛

2.111- تحليل الإجابات المتعلقة بحاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر إلى سوق أوراق مالية إسلامية:

يتضح من خلال الجدول رقم (07) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر بحاجة ماسة إلى سوق أوراق مالية إسلامية، وهذا ما لاحظناه من خلال هذه الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي بشكل عام 4.63 وهو ضمن مجال التقييم العالي، كما بلغ الانحراف المعياري 0.272 وهو ما يعني أن آراء عينة الدراسة متجانس حول موضوع ضرورة قيام سوق للأوراق المالية الإسلامية بالجزائر؛

الجدول رقم (07): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات مفردات العينة حول محور حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر إلى سوق أوراق مالية إسلامية.

الرقم	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	المؤسسة بحاجة إلى التعامل بأدوات مالية لسوق مكملتها لامنافسة لها.	4.98	0.153	موافق بشدة
2	المؤسسة بحاجة إلى صيغ تمويل جديدة بديلة عن تلك القروض الربوية.	4.92	0.278	موافق بشدة
3	تحتاج المؤسسة إلى موارد مالية جديدة تجمع بين الشرعية الإسلامية وإعتبارات الكفاءة الاقتصادية.	4.86	0.352	موافق بشدة
4	هناك رغبة ملحة لذا مستخدمو الأموال (أصحاب العجز المالي) في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية	4.75	0.512	موافق بشدة
5	تنوع البدائل الاستثمارية الشرعية يترتب عليها توظيف أمثل للأموال.	4.65	0.503	م.بشدة
6	ضمان وجود بورصة تتعامل وفق لأحكام الشريعة الإسلامية يحفز من الاكتتاب.	4.63	0.485	موافق بشدة
7	قرار مجمع الفقه الإسلامي بحرمه المساهمة في شركات تتعامل أحيانا بالخرجات كالربا ونحوه، بالرغم من أن أنشطتها الأساسية مشروعة يؤدي إلى عدم شراء أوراقها المالية.	4.49	0.570	موافق بشدة
8	وجود ضوابط وآليات وقواعد عمل تتفق مع الشريعة الإسلامية يحفز من الإدراج.	4.48	0.702	موافق بشدة
9	إن توافر سوق للأوراق المالية الإسلامية يقدم أدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، يؤثر بشكل ملحوظ في إمكانية تحويل المؤسسات المالية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.	4.44	0.546	موافق بشدة
10	المعاملات الشرعية في البورصة تخفض من مخاطر الاستثمار.	4.39	0.515	موافق بشدة
11	يتمتع التمويل الإسلامي الذي تحصل عليه شركة المساهمة العامة عن طريق الاكتتاب العام بقدر كبير من الاستقرار.	4.36	0.530	موافق بشدة
	مدى حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر إلى سوق أوراق مالية إسلامية	4.63	0.272	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

تظهر النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي والواردة في الجدول رقم (07) إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى التعامل بأدوات مالية لسوق مكملة لها لا منافسة لها، كما أنها بحاجة إلى صيغ تمويل جديدة بديلة عن تلك القروض الربوية، حيث تحتاج هذه المؤسسات إلى موارد مالية جديدة تجمع بين الشرعية الإسلامية واعتبارات الكفاءة الاقتصادية، حيث ترى مؤسسات عينة الدراسة أن تنوع البدائل الاستثمارية الشرعية يترتب عليها توظيف أمثل للأموال؛

تكشف لنا نتائج الدراسة الواردة في الجدول رقم (07)، أن قرار مجمع الفقه الإسلامي بحزمة المساهمة في شركات تتعامل أحيانا بالمحرمات كالربا ونحوه، يؤدي إلى عدم شراء أوراقها المالية بالرغم من أن أنشطتها الأساسية مشروعة، لذا هناك رغبة ملحّة لدى مستخدمو الأموال (أصحاب العجز المالي) في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالجنوب، وهو ما يوضّحه اختبار فرق المتوسطين والتحليل الإحصائي له والوارد في الجدولين رقم (08) و(09)، كما يري المشرفين على مؤسسات عينة الدراسة أن وجود سوق للأوراق المالية الإسلامية يقدم أدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، يؤثر بشكل ملحوظ في إمكانية تحويل المؤسسات المالية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛

الجدول رقم (08): نتائج اختبار فرق المتوسطين.

تأثير إقليم النشاط على قرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			t-test	القيمة الحرجة
الدرجة الحرجة	درجة الحرية	القيمة الحرجة		
0.000	82	9.413	قرار مجمع الفقه الإسلامي بحزمة المساهمة في شركات تتعامل أحيانا بالمحرمات كالربا ونحوه، بالرغم من أن أنشطتها الأساسية مشروعة يؤدي إلى عدم شراء أوراقها المالية.	
0.001	82	3.581	هناك رغبة ملحّة لذا مستخدمو الأموال (أصحاب العجز المالي) في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

الجدول رقم (09): نتائج التحليل الإحصائي لتأثير إقليم النشاط على قرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العبرة	الإقليم	عدد م	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
قرار مجمع الفقه الإسلامي بحزمة المساهمة في شركات تتعامل أحيانا بالمحرمات كالربا ونحوه، بالرغم من أن أنشطتها الأساسية مشروعة يؤدي إلى عدم شراء أوراقها المالية.	الجنوب	35	4.97	0.169	موافق بشدة
	الشمال	49	4.14	0.500	موافق بشدة
	المجموع	84	4.49	0.570	موافق بشدة
هناك رغبة ملحّة لذا مستخدمو الأموال (أصحاب العجز المالي) في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.	الجنوب	35	4.97	0.169	موافق بشدة
	الشمال	49	4.59	0.610	موافق بشدة
	المجموع	84	4.75	0.512	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

أظهرت نتائج الدراسة الواردة في الجدول رقم (07)، أن ضمان وجود سوق أوراق مالية إسلامية تحكّمها ضوابط وآليات وقواعد عمل تتفق مع الشريعة الإسلامية يحفز في إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أنه بالنظر إلى اختبار الفروقات والتحليل الإحصائي له والواردين في الجدولين رقم (05) و(06)، يتبين أن رأي المؤسسات الفردية يختلف عن ذلك، إذ أن هذه الأخيرة ليس لها الرغبة الكبيرة في إدراج أسهمها نظرا لخصوصياتها، بالرغم من

أفما كغيرها ترى أن المعاملات الشرعية في هذه السوق تخفض من مخاطر الإستثمار، وأن التمويل الإسلامي الذي تحصل عليه في حالة الاكتتاب العام يتمتع بقدر كبير من الاستقرار؛

### 3.111- تحليل الإجابات المتعلقة بالمعوقات التي تحد من إقامة سوق أوراق مالية إسلامية في الجزائر:

يتضح من خلال الجدول رقم (10) أنه هناك عدة معوقات تحد من إقامة سوق أوراق مالية إسلامية في الجزائر، وهذا ما لاحظناه من خلال هذه الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي 4.24 وهو ضمن مجال التقييم العالي، كما بلغ الانحراف المعياري 0.275 وهو ما يعني أن آراء عينة الدراسة متجانس حول موضوع العراقيل والمعوقات التي تواجه إقامة هذه السوق في الجزائر؛

الجدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات مفردات العينة حول محور المعوقات التي تحد من إقامة سوق أوراق مالية إسلامية في الجزائر.

الرقم	العبرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	عدم وجود تكامل بين القوانين التجارية والمعايير التنظيمية والقواعد الإسلامية	4.96	0.187	م.بشدة
2	عدم توافر الأطر القانونية الخاصة بالنظام المالي الإسلامي.	4.96	0.187	م.بشدة
3	محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في الأدوات المالية الإسلامية وخدمات الاستثمار والتمويل.	4.68	0.470	موافق بشدة
4	وجود اعتقاد خاطئ بارتفاع تكلفة التمويل الإسلامي.	4.49	0.549	موافق بشدة
5	القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة التوجه المالي الوضعي بالجزائر عن ذلك الإسلامي.	4.07	0.259	موافق
6	ارتفاع مخاطر المنتجات الإسلامية.	3.67	0.523	موافق
7	عدم توافر منتجات إسلامية بديلة لكل المنتجات التقليدية، وخاصة في مجال أعمال الخزينة وأدواتها.	2.83	0.774	محايد
	هناك معوقات تحد من إقامة سوق أوراق مالية إسلامية في الجزائر	4.24	0.275	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

تؤكد النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي والواردة في الجدول رقم (10) وبشكل متفق عليه بالإجماع، عدم توافر الأطر القانونية الخاصة بالنظام المالي الإسلامي، وعدم وجود تكامل بين القوانين التجارية والمعايير التنظيمية والقواعد الإسلامية، إضافة إلى هذا، يرى معظم المشرفين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -عينة الدراسة- أن هناك محدودية في الكوادر البشرية ذات الخبرة في الأدوات المالية الإسلامية وخدمات الاستثمار والتمويل، كما ترى أن الاعتقاد الخاطئ بارتفاع تكلفة التمويل الإسلامي يعرقل في توجه هذه المؤسسات للتمويل الإسلامي، وبالتالي يجد من فرص وجود هذه السوق، إضافة إلى أن القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة التوجه المالي الوضعي بالجزائر عن ذلك الإسلامي هو الآخر يقف في وجه بروز هذه السوق، غير أن الدراسة تحفظت في الحكم على ارتفاع مخاطر المنتجات الإسلامية، ويرجع هذا إلى طبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونوع الصيغ المتعامل بها، ومن ناحية أخرى نفيت الدراسة عدم توافر منتجات إسلامية بديلة لكل المنتجات التقليدية، خاصة في مجال أعمال الخزينة وأدواتها، حيث أنه يمكن من خلال هذه السوق المنشودة استحداث صيغ من طرف البنك المركزي

تفي بهذا الغرض، ويمكن في هذا الصدد الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية السابقة في هذا الطرح، على غرار السودان.

#### ١٧- الخلاصة :

بعد تحليّل النتائج وتفسّيرها توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات التي قامت بها بورصة الجزائر بفتح سوق خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تأتي أكملها، بحيث لم تدخل ولا مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى البورصة، وذلك لكون مزايا إدراجها في البورصة تعتبر في حد ذاتها عراقيل لهذه المؤسسات في الإدراج، كما أدت الممارسات الأخلاقية والتلاعبات والأزمات..؛ إلى فقدان الثقة في التمويل المباشر عن طريق البورصة بشكل عام، لذا تتجنب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدخول للبورصة خوفا من ردة فعل السوق على قيمتها الحقيقية من جهة، ومن جهة أخرى أثرت المرجعية الدينية في تحديد النمط المتبع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاختيار مصادر التمويل، حيث أن قانون الاستثمار بالجزائر لم يراعى لهذه المرجعية، إذ أنه يجبرها بالتعامل بالحرّمات كالربا.

توفر سوق الأوراق المالية الإسلامية مناخ استثماري مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر، بمعدلات عائد جيدة وبأقل مخاطر مقارنة بسوق الأوراق المالية المعاصر، لذلك فهي بحاجة ماسة إلى سوق أوراق مالية إسلامية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى التعامل بأدوات مالية لسوق مكتملة لها لا منافسة لها، كما أنها بحاجة إلى صيغ تمويل جديدة بديلة عن تلك القروض الربوية، حيث تحتاج هذه المؤسسات إلى موارد مالية جديدة تجمع بين الشرعية الإسلامية واعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

تعتبر عدم توافر الأطر القانونية الخاصة بالنظام المالي الإسلامي، وعدم وجود تكامل بين القوانين التجارية والمعايير التنظيمية والقواعد الإسلامية، ومحدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في الأدوات المالية الإسلامية وخدمات الاستثمار والتمويل الإسلامي من المعوقات التي تحد من إقامة سوق أوراق مالية إسلامية في الجزائر، كما أن القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة التوجه المالي الوضعي بالجزائر عن ذلك الإسلامي تقف هي الأخرى في وجه بروز سوق للأوراق المالية الإسلامية في الجزائر.

على ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

- ضرورة إقامة سوق للأوراق المالية الإسلامية في الجزائر؛
- ضرورة صياغة قانون خاص للصيرفة الإسلامية، وآخر لمنتجاتها؛
- إعادة النظر في قانون الاستثمار وقانون الشركات ليتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تعديل القانون التجاري الذي لم يراعي لخصوصية وتصنيف المنتجات المالية الإسلامية؛
- البحث على مجالات استثمار جديدة وإنشاء شركات تهدف لتنويع فرص الاستثمار، والدخول في مجالات جديدة وعدم الاكتفاء فقط بالخدمات المالية الإسلامية في الإطار الضيق؛
- العمل على استقطاب العقول العربية المسلمة والاستفادة قدر الإمكان من المتخصصين الماليين العاملين في المؤسسات المالية التقليدية، وذلك بالتنسيق مع الفقهاء المختصين في المعاملات المالية، بهدف تكوين قاعدة أساسية يتم الاستعانة بها لتطوير المنتجات المالية الإسلامية ومواكبة التطورات المالية العالمية لتجنب ضياع أي فرصة لتطوير الخدمات المالية الإسلامية في عصر التكنولوجيا والتغيرات السريعة.

- الإحالات والمراجع :

1. Bulletin. (2017). *Bulletin d'information statique*. Algérie: Ministère de l'industrie et des mines, Direction générale de la veille stratégique, des Etudes et des systèmes d'information.
2. Obaidollah, M. (2005). *ISLAMIC FINANCIAL SERVICES*. Jeddah: Islamic Economics Research Center.
3. الجريدة الرسمية. (11 11, 2002). مرسوم تنفيذي رقم 02-373-74.
4. حسين عبد المطلب الأسرج. (مارس, 2010). صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي. مجلة دراسات إسلامية، 8.
5. سعيد بعزيز، و طارق مخلوفي. (2019). دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة الجزائري. مجلة دفاتر اقتصادية، 11، الصفحات 122-138.
6. صفية يخلف، و سايح جهور علي. (2017). دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الشلف. مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، 1، الصفحات 53-84.
7. عبد القادر عبد الرحمان، و محمد مدياني. (2013). التمويل الإسلامي من منظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بعض المؤسسات الممولة من طرف بنك البركة الجزائري. مجلة التكامل الاقتصادي، 1، الصفحات 128-147.
8. عبد المجيد قدي، و عصام بوزيد. (2015). واقع توجه البنوك الإسلامية نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة الجزائري. مجلة الباحث، 15، صفحة 217.
9. عماد الدين شوال. (2015). إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البورصة، دراسة حالة إدراج مؤسسة أليانس للتأمينات، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3.
10. محمد زيدان. (2007). الهياكل والآليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 7، الصفحات 135-136.
11. محمد عمر شابرا. (1990). نحو نظام نقدي عادل. (محمد سيد سكر، المترجمون) الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
12. ميلود مهدي. (2016). التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المزايا النظرية والعقبات التطبيقية، دراسة ميدانية لبنك البركة الجزائري حسب آراء الإطارات البشرية للبنك. مجلة أبعاد اقتصادية، 6، الصفحات 119-142.
13. ياسين العايب. (2011). إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة.